

# فايروس كورونا ودول الخليج العربي: هل تأخرت الحداثة؟

ديفيد دي روش ، مركز نيسا، 29 آذار / مارس 2020

أثناء الوباء، هناك ثلاثة مصادر للضرر المجتمعي. الأول، وهو الضرر الناتج عن المرض؛ والثاني هو الضرر من أي دعر قد يصاحب المرض، والثالث الضرر الاقتصادي الناجم عن المرض والتدابير المتخذة من أجل احتواءه.

يمكن لإجراءات الحكومة أن تخفف من جميع المجالات الثلاثة للضرر المحتمل: حيث تُعتبر الدول الاستبدادية المؤهلة بأنها مجهزة بشكل أفضل للتخفيف من الأضرار الوبائية بالمقارنة مع الدول الديمقراطية أو تلك غير المؤهلة.

وتجد دول الخليج العربي نفسها في خطر خاص خلال فترة الوباء تلك. أولاً، فإن قريهم من دولة استبدادية مؤهلة (مثل إيران) وموقعهم إما كمراكز نقل عالمية (مثل دبي وأبو ظبي والدوحة) أو كوجهات للحج (مثل المملكة العربية السعودية والعراق) يُعرضهم لخطر شديد يتمثل في نقل أي مرض معدٍ.

وإن الضرر المحتمل للذعر المرتبط بالمرض، والذي يمكن أن يكون منخفضاً مثل حالة الهلع لشراء مناديل الحمام الورقية في الولايات المتحدة الأمريكية، أو يمكن أن يكون شديداً مثل العنف الطائفي الموجه ضد المجموعات التي تُعتبر بأنها مسؤولة عن المرض، هو بشكل عام ليس قوياً في دول الخليج، مع استثناء محتمل لدولة العراق الضعيفة. وحتى هناك، فإن الانقسامات المذهبية الموجودة مسبقاً تقلل من احتمالات أسوأ نوع من أنواع الذعر. وقد ساعد الدور القوي للدولة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على التخفيف من أي دعر لشراء المستلزمات الضرورية أو التسابق على البنوك.

ويُعتبر الجانب الثالث – المتمثل في الأضرار الاقتصادية طويلة الأمد في أعقاب الوباء – بأنه الأكثر خطورة على دول الخليج العربي. فقد سعت جميع تلك الدول إلى الابتعاد عن الاقتصاد القائم على الهيدروكربونات: حيث تبدو جميع خططها للتنويع الاقتصادي بأنها متّجهة إلى الخارج وهي تتطلب استثماراً خارجياً. وفي جميع تلك الدول، تلعب الحكومة دوراً أكبر بكثير في الاقتصاد مما هو عليه الحال في الغرب. ولسوء الحظ، يأتي الضغط الاقتصادي الناجم عن الوباء في نفس الوقت الذي انخفضت فيه أسعار النفط بشكل تاريخي، الأمر الذي يحد من خيارات دعم الدولة للاقتصاد بشكل أكبر.

وإذا ما تم النظر إلى تعامل الحكومة مع الوباء على أنه أقل كفاءة، أو إذا كانت المعلومات الحكومية مشبوهة، فسيكون لذلك تأثير سلبي طويل المدى على المستثمرين. وستنك التنمية المعتمدة على السياحة - مثل مشروع نيوم في المملكة العربية السعودية أو قضاء العطلة في محاور العبور الجوي الثلاثة - أول من سيعاني وذلك في الوقت الذي سيقوم فيه أولئك المسافرين في إجازة بصرف دولاراتهم في مكان آخر. وسوف ينظر الاستثمار الأجنبي في جهود الحكومة للتخفيف من الجائحة، وسيقوم بتحويل الإجراءات الحكومية (أو تراخي الحكومة) إلى نماذج للمخاطر الاقتصادية. وإذا ما تم اعتبار السياسات الصحية لحكومة الخليج على أنها غير فعالة أو بأنها توفر ميزة لمجموعة على حساب أخرى، فإن رأس المال الأجنبي سيهرب من الخليج أو سيطالب بعائد أعلى للاستثمار.

وتُعتبر شركات الطيران الإقليمية الثلاث بأنها مُعرضة للخطر بشكل خاص. فقد كان نموذج عملهم تحت الضغط قبل الوباء: حيث من المشكوك فيه ما إذا كانت أي من شركات الطيران الثلاثة (وهي طيران الإمارات والاتحاد وقطر) ستنجو من الانخفاض المتوقع في السفر العالمي في غياب التدخل الرئيسي للدولة.

رأس المال جبان: إن الوباء مخيف بما فيه الكفاية. إن مسألة جذب الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة ستتطلب استجابة حكومية لا تشوبها شائبة ومشاركة مستمرة في أعقاب الأزمة.